ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 30 أكتوبر 2020

أسطورة العنف الديني

كارن أرمسترونغ
ترجمة: محمد معاذ شهبان

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

أسطورة العنف الديني

كارن أرمسترونغ

ترجمة: **محمد معاذ شهبان**

يشكل الاعتقاد السائد بأن الدين هو سبب الصراعات الدموية في العالم محور قناعتنا المعاصرة بأنه لا يجب الخلط بين الدين والسياسة. بيد أن التاريخ الفوضوي لفصلهما يؤكد أن ذلك لم يكن أبدا يسيراً.

يبدو صعباً أن نصدق بأننا نعيش في القرن الواحد والعشرين، ونحن نشاهد مقاتلي الدولة الإسلامية «داعش» هائجين في الشرق الأوسط، وهم يمزقون الدول المدنية الحديثة، سوريا والعراق، اللتان خلفتهما القوى الاستعمارية الأوروبية. إن رؤية حشود اللاجئين المرعوبين وهمجية وعبثية العنف تذكرنا بالقبائل البربرية التي اكتسحت الإمبراطورية الرومانية، أو بجحافل مغول جنكيز خان التي اجتزأت رقعة عبر الصين وأناضوليا وروسيا وأوروبا الشرقية، ودمرت مدناً بأكملها وارتكبت مجازر في حق سكانها. وحدها الصور المألوفة المُضجرة للقنابل التي تتساقط من جديد على المدن والبلدات الشرق أوسطية وهذه المرة من قبل الولايات المتحدة وبعض الحلفاء العرب، والتوقعات الضبابية بأنها فيتنام أخرى يذكرنا بأنها فعلاً حرب حديثة.

إن القسوة الوحشية لهؤلاء الجهاديين المقاتلين، والذين يستشهدون بالقرآن بينما يذبحون ضحاياهم اليائسين، تطرح تساؤلاً حديثاً يتعلق بالصلة بين الدين والعنف. ويبدو أن الأعمال الوحشية التي ترتكبها داعش برهان على صحة طرح سام هاريس، واحد من أبرز وجوه «الإلحاد الجديد» عندما قال إن «أغلب المسلمين مهووسون بالكامل بإيمانهم الديني» وختم بالقول «الدين في حد ذاته ينتج تكافلاً شاذّاً وجب أن نجد طريقة لبتره». كثيرون سيتفقون مع ريتشارد داوكينز الذي تحدث في عمله وهم الإله أن «الإيمان الديني وحده قوة كبيرة كافية لتحفيز جنون مطلق بطريقة أخرى لدى سليمي العقل والشرفاء من الناس». وحتى من تبدو لهم هذه الاقتباسات متطرفة جدا، فإنهم سيصدقون غريزياً أن هناك جوهراً عنيفاً موروثاً في الدين، وهو الذي يجعل أي صراع متطرفاً، ذلك أنه حالما يقتنع المقاتلون بأن الله إلى جانبهم، يصبح التوصل إلى حل وتتجاوز القسوة الحدود.

وعلى الرغم من المحاولات الباسلة من قبل باراك أوباما ودافيد كاميرون للتأكيد على أن عنف داعش غير المتحكم فيه لا علاقة له بالإسلام، فإن كثيرين سيكون لهم رأي مخالف وسينتابهم استياء كذلك، فقد تعلمنا في الغرب من التجارب المُرة أن التعصب الأعمى الذي يبدو دائماً أن الدين يطلق عنانه، لا يمكن أن يحتويه إلا خلق دولة ليبرالية تفصل الدين عن الدولة. لا نؤمن أبداً بأن تتدخل هذه الرغبات المتعصبة في الحياة السياسية. لكن لماذا؟ هل وجد المسلمون التوصل لحل منطقي لمشاكلهم الحالية صعباً؟ لماذا يتشبثون بتعنتهم حيال الفكرة السيئة والواضحة للسلطة الدينية؟ لماذا كانوا غير قادرين على دخول العالم المعاصر؟ الإجابة تكمن في دينهم الأصلي والرجعي.

ولربما نتساءل عوض ذلك لماذا طورنا نظرتنا عن الدين في الغرب كنشاط خصوصي ومنفصل تماماً عن كل الأنشطة الإنسانية الأخرى وبعيداً خصوصاً عن السياسة. لقد شكلت الحروب والعنف دائماً ميزة للحياة السياسية، ورغم ذلك فإننا كنا الوحيدين الذين توصلوا إلى أن فصل الكنيسة عن الدولة شرط أساسي للسلام، فقد ألفنا العلمانية لدرجة أننا نفترض أنها انبثقت تلقائياً كحالة ضرورية لتقدم أي مجتمع نحو الحداثة. إلا أنه كان في الحقيقة بروزا منعزلاً جاء نتيجة تسلسل غريب لظروف تاريخية. وقد نكون خاطئين إذا ما افترضنا أنها تتطور بنفس الأسلوب في كل ثقافة في كل جزء من العالم.

إننا نعتبر اليوم الدولة العلمانية أمراً مفروغاً منه لدرجة أنه من الصعب أن نُقدر إبداعها، فقبل الفترة الحديثة لم تكن هناك مؤسسات «علمانية» ولا دول «علمانية» بمفهومنا لهذا المصطلح. لقد تطلب إحداثها تطوير مفهوم مختلف تماماً للدين، وهو الذي كان جديداً على الغرب الحديث. فلم تكن لأية ثقافة أي شيء مثيل للعلمانية وقد كانت قبل القرن 18 الميلادي غريبة حتى على الكاثوليكيين الأوروبيين. إن الكلمات التي نترجمها من لغات أخرى ك»الدين» ترتبط دائماً بما هو أرحب وأوسع وأكثر شمولية. فالمصطلح العربي «دين» يحدد طريقة كاملة للحياة. أما الدارما السنسكريتية، فتغطي القانون والسياسة والمؤسسات الاجتماعية وكذا التقوى. أما التوراة العبرية، فلا مفهوم مجرد لها ل»الدين» وقد وجد الحاخامات أيضا أنه من الصعب حصر الدين في كلمة أو وصفة واحدة، لأن التلمود صمم بوضوح لاستقطاب مجموع الحياة الإنسانية إلى نطاق المقدس. ويؤكد معجم أوكسفورد الكلاسيكي على أنه: «لا ترتبط أية كلمة سواء في اليونانية أو اللاتينية بالمصطلح الإنجليزي «دين» أو «ديني». وفي الواقع، فإن التقليد الوحيد الذي يلبي المعيار الغربي الحديث للدين كمسعى خاص محض هي البروتستانتية المسيحية التي كانت وليدة الفترة الحديثة الأولى، مثل نظرتنا في الغرب للدين.

إن الروحانية التقليدية لم تأمر الناس بالانسحاب من النشاط السياسي، فأنبياء إسرائيل كان خطابهم قاسيا تجاه من كانوا يداومون على حضور مشاعر المعبد لكنهم كانوا يتجاهلون محن الفقراء والمظلومين. فقول النبي عيسى المشهور: «دع لقيصر ما لقيصر» لم يكن ذريعة لفصل الدين عن السياسة. فكل الانتفاضات تقريبا ضد روما في فلسطين القرن الأول كانت مستوحاة من قناعة أن أرض إسرائيل وكل ما تنتجه ملك لله وعليه فقد تُرك القليل الثمين لقيصر. فعندما قلب عيسى طاولات الصيارفة بالمعبد، لم يكن يطلب دينا أكثر روحانية.

لقد ظلت المعابد أداة للتحكم الإمبريالي طيلة 500 سنة، كما أنها شكلت مخزنا لجزية روما. وهكذا فقد كانت بالنسبة لعيسى «وكرا للصوص». إن أساس رسالة القرآن هو أنه من السيئ تنمية ثروة ذاتية لكن الجيد

هو مشاركة ثروتك لخلق مجتمع عادل ومتساو ولائق. وكان غاندي سيتفق على أن هذه مسائل ذات حمولة قدسية: «إن من يقولون أن الدين لا علاقة له بالسياسة لا يعرفون ما هو الدين.»

أسطورة العنف الديني

قبل الفترة المعاصرة لم يكن الدين نشاطاً منعزلاً وغير متأثر بالآخرين، بل عكس ذلك شمل كل المجالات الإنسانية، بما في ذلك الاقتصاد وبناء الدولة والسياسة والحروب. قبل سنة 1700 ميلادية كان مستحيلاً أن يصرح الناس مثلا أين تنتهي السياسة وأين يبدأ الدين. فقد تم استلهام الحروب الصليبية من الشغف الديني لكنها كانت سياسية بامتياز، فقد أطلق البابا أوربانوس الثاني الفرسان المسيحيين على العالم الإسلامي لبسط قوة الكنيسة نحو الشرق وإنشاء ملكية بابوية تتحكم في أوروبا. وكانت محاكم التفتيش الإسبانية محاولة ضعيفة لتأمين النظام الداخلي لإسبانيا بعد حرب أهلية سببت الشقاق في وقت كان فيه الإسبان يخشون من هجوم وشيك للإمبراطورية العثمانية. وكذلك الأمر بالنسبة للحروب الدينية الأوروبية وحرب الثلاثين سنة التي كانت تتفاقم بسبب المشاحنات الطائفية بين البروتستانتيين والكاثوليكيين، لكن العنف الذي اتسمت به عكس مخاض ولادة الدولة القومية الحديثة.

هذه الحروب الأوروبية التي شهدها القرنان الميلاديان 16 و17 هي التي ساعدت على ظهور ما سمي ب «أسطورة العنف الديني». لقد قيل أن الشغف اللاهوتي للإصلاح ألهب البروتستانتيين والكاثوليكيين لدرجة أنهم ذبحوا بعضهم البعض في معارك خرقاء قتلت 35 في المائة من ساكنة وسط أوروبا. ومع أنه لا شك في أن المشاركين خبروا هذه الحروب كصراع حياة أو موت ديني فقد كان أيضا صراعاً بين مجموعتين من مؤسسي الدولة: أمراء ألمانيا وملوك أوروبا الذين كانوا يقاتلون إمبراطور روما المقدس شارل الخامس وطموحه لتأسيس هيمنة عبر أوروبا على غرار الإمبراطورية العثمانية.

إذا كانت الحروب الدينية مدفوعة بالأساس بالتعصب الطائفي، فلا يجب أن نتوقع رؤية البروتستانتيين والكاثوليكيين، وهم يقاتلون على نفس الجبهة وفي الغالب فعلوا ذلك. وهكذا حاربت فرنسا الكاثوليكية مرارا الهابسبورغيين الكاثوليكيين الذين كانوا مدعومين بشكل منتظم من قبل بعض الأمراء البروتستانتيين. ففي الحروب الدينية الفرنسية (1562- 98) وحرب الثلاثين سنة تخطى المقاتلون حدود الطائفية في كثير من الأحيان لدرجة أنه أصبح من المستحيل التحدث عن ساكنة كاثوليكية أو بروتستانتية خالصة. لم تكن هذه الحروب «كلها عن الدين» ولا «كلها عن السياسة»، ولم تكن مسألة استخدام الدولة للدين لغايات سياسية. كما لم تكن حتى ذلك الحين أية طريقة منسجمة لفصل القضايا الدينية عن القضايا السياسية، فقد

كان الناس يحاربون لرؤى مختلفة للمجتمع. لكن لم يكن بمقدورهم أن يفرقوا بين العوامل الدينية والدنيوية في هذه الصراعات. فحتى القرن 18 الميلادي كان فصل الاثنين بمثابة فصل مشروب الجن الكحولي عن الكوكتيل.

مع نهاية حرب الثلاثين سنة، كان الأوروبيون قد صدوا خطر الحكم الإمبريالي ومنذ ذلك الحين بدأت أوروبا في الانقسام إلى دول صغيرة كل منها تدعي السلطة على أراضيها يحميها جيش محترف ويحكمها أمير يطمح للحكم المطلق وربما هي وصفة للحروب المعقدة بين الدول. لقد غيرت التشكيلة الجديدة للقوة السياسية من دور الكنيسة ليصبح ثانويا، وهي العملية التي تضمنت نقلا جذرياً للسلطة والموارد من الكنيسة إلى المَلكية. وعندما تمت صياغة المصطلح الجديد «العلمنة» في أواخر القرن 16 الميلادي كانت تعود في الأصل على «نقل السلع من احتكار الكنيسة إلى ملكية العالم»، وقد كانت هذه تجربة جديدة تماماً. فهي لم تكن مسألة اكتشاف الغرب لقانون طبيعي، بل كانت العلمنة تطوراً مصادفاً ليمتد إلى أوروبا بشكل واسع ذلك أنه عَكَس البنيات الجديدة للقوة التي كانت تدفع الكنيسة خارج الحكومة.

هذه التطورات تطلبت فهما جديدا للدين، وهو الذي جاء به مارتن لوثر، أول أوروبي اقترح فصل الكنيسة عن الدولة. فقد كانت كاثوليكية العصور الوسطى عقيدة طائفية بالأساس، حيث إن معظم الناس خبروا المقدس من خلال العيش داخل المجتمع، لكن بالنسبة إلى لوثر فإن المسيحي مسئول وحده أمام ربه، معتمدا فقط على إنجيله. شعور لوثر الكبير بالآثام قاده في بداية القرن 16 الميلادي إلى تأييد الدول المطلقة الحكم التي لن تصبح حقيقة سياسية لمائة سنة أخرى. فبالنسبة للوثر تقضي المهمة الأولى للدولة بتقييد رعاياها الخبيثين بالقوة «بنفس الطريقة التي يقيد بها وحش بري بالسلاسل والحبال». وقد جسدت الدولة المستقلة وذات السيادة هذه الرؤية للفرد المستقل وذي السيادة. نظرة لوثر للدين كسعي ذاتي وخاص بالأساس لا سلطة للدولة عليه ستشكل قاعدة المفهوم العلماني الحديث.

لكن رد لوثر على حرب الفلاحين بألمانيا سنة 1525، في أولى مراحل الحروب الدينية، أفاد بأن نظرية سياسية علمانية لن تكون بالضرورة قوة للسلام أو الديمقراطية. فقد كان مصير الفلاحين الذين كانوا يقاومون السياسات المركزية للأمراء الألمان، والتي حرمتهم من حقوقهم التقليدية أن تم ذبحهم ببرودة دم من قبل الدولة. وقد اعتقد لوثر بأنهم ارتكبوا خطيئة مميتة بخلط الدين والسياسة: لقد كانت المعاناة قدرهم وكان عليهم إعطاء خدهم الآخر وتقبل خسارة حياتهم وممتلكاتهم، لوثر أصر على أنه لا يمكن ل «مملكة دنيوية» أن «توجد دون عدم مساواة بين الأشخاص، بعضهم أحرار وآخرون مسجونون، بعضهم أسياد وآخرون

رعايا». وعليه، فقد أوصى لوثر الأمراء بـ «ترك كل من يستطيع الضرب والذبح والطعن، سرّاً أو جهاراً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا شيء أكثر تسمماً وأذى وشراً من التمرد.»

بزوغ الدولة الليبرالية

في أواخر القرن 17 الميلادي صمم الفلاسفة نسخة أكثر تحضرًا للمفهوم العلماني. فقد أصبح بديهياً لدى جون لوك أن «الكنيسة نفسها منفصلة ومتميزة تماماً عن الأمة والحدود بين الجهتين محددة وثابتة». إن الفصل بين الدين والسياسة «المختلفين عن بعضهما تماماً» كان بالنسبة للوك محتما لطبيعة الأشياء. لكن الدولة الليبرالية كانت ابتكاراً متطرفاً وثائرة مثلها مثل السوق الاقتصادية التي كانت تتطور في الغرب وكانت على وشك تغيير العالم. وبسبب الرغبات المتسمة بالعنف التي أثارها فقد أكد لوك على أن فصل «الدين» عن الدولة كان ضرورياً «أكثر من أي شيء» لخلق مجتمع مسالم.

ومن هنا كان لوك متصلباً حيال عدم تسامح الدولة الليبرالية لا مع الكاثوليكيين ولا المسلمين وشجب خلطهم للدين والسياسة على اعتبار أنه انحراف خطير. لوك كان مؤيداً بارزاً لنظرية حقوق الإنسان الطبيعية التي كان الإنسانيون في عصر النهضة من روادها، والتي تم تحديدها في النسخة الأولى من إعلان الاستقلال الأمريكي في الحياة والحرية والملكية. إلا أن العلمنة ظهرت في وقت كانت فيه أوروبا في بداية استعمارها للعالم الجديد وجاءت لتمارس نفوذا كبيراً على الطريقة التي رأى بها الغرب من استعمرهم كما هو الحال في وقتنا الحاضر. إن الإيديولوجية العلمانية السائدة ترى المجتمعات المسلمة التي تبدو غير قادرة على فصل الدين عن السياسة أنها مصدعة إلى حد كبير.

وحيث إن إنسانيي النهضة لم يكن لهم أي شك في امتداد هذه الحقوق الطبيعية إلى السكان الأصليين بالعالم الجديد فقد شكل هذا تناقضاً. وبالفعل فكان بالإمكان معاقبة هؤلاء السكان على نحو مبرر إذا أخفقوا في مطابقة المعايير الأوروبية. في القرن 16 الميلادي جادل ألبيريتو جنتيلي، أستاذ القانون المدني بأوكسفورد، في أن الأرض التي لم يتم استغلالها فلاحياً، كما كان عليه الحال في أوروبا، كانت «خالية» وبأن «الاستيلاء على مثل هذه الأماكن الخالية» وجب «اعتباره كقانون للطبيعة». وقد وافق لوك على أن الشعوب الأصلية لا حق لها في الحياة أو الحرية أو الملكية. لوك أمر بأنه ليس لـ «ملوك» أمريكا الحق القانوني في الملكية على أراضيهم، كما أنه أقر بـ «السلطة المطلقة والتعسفية والمستبدة» للسيد على العبد، وهي التي تتضمن «السلطة لقتل العبد في أي حين». وقد بدا أن رواد العلمانية سقطوا في نفس العادات القديمة كسلفهم الدينيين. لقد صُممت العلمانية لخلق نظام عالمي سلمي، بيد أن الكنيسة كانت متدخلة بشكل معقد في بنيات المجتمع

الاقتصادية والسياسية والثقافية مما جعل إمكانية قيام نظام علماني ممكنة فقط بقدر من العنف. وفي أمريكا الشمالية التي لم تكن فيها حكومة أرستقراطية راسخة كان نزع الصفة الرسمية عن الكنائس المتعددة ممكن التحقق بسهولة نسبية. أما في فرنسا، فكان تفكيك الكنيسة فقط باعتداء سافر. وبعيداً عن تجربتها كتنظيم معياري طبيعي وأساسي فإن اختبار فصل الدين والسياسة يمكن أن يكون صادماً ومروعاً.

خلال الثورة الفرنسية، كانت أول قوانين الجمعية الوطنية الجديدة في الثاني من نوفمبر من سنة 1789 تقضي بمصادرة كل أملاك الكنيسة لتسديد الدين الوطني، فقد شملت العلمنة نزع الملكية والإذلال والتهميش مما قاد إلى عنف شامل خلال مجازر سبتمبر/ أيلول في سنة 1792 عندما حاصرت الغوغاء سجون باريس وذبحت ما بين 200 ألف و300 ألف سجين كثير منهم قساوسة. وقبل ذلك تم إرسال أربعة جيوش ثورية من باريس في سنة 1794 لإخماد انتفاضة في إقليم فونديه جاءت ضد سياسات النظام المعادية للكاثوليكية وكانت تعليماتهم تقضي بمنع العطاء. ومع نهاية الحملة ورد أن الجنرال فرانسوا ويسترمان كتب لرؤسائه يقول: «لا وجود من الآن لإقليم لوفونديه. لقد سحقت الأطفال تحت حوافر أحصنتنا، وقتلنا النساء... والطرقات مغطاة بالجثث.»

ومن المفارقات أنه بمجرد ما يتخلص الثوار من دين حتى يبتدعون دينا آخر. لقد كانت الحرية والطبيعة والأمة الفرنسية آلهتهم الجديدة التي كانوا يعبدونها في مهرجانات مفصلة من تصميم الفنان جاك لويس دافيد. وفي السنة نفسها التي نُصب فيها إله المنطق في أعلى هيكل كاتدرائية نوتردام أغرق حكم الترهيب الأمة الجديدة في حمام دم بعيد عن المنطق شهد إعدام الدولة لحوالي 17.000 من الرجال والنساء والأطفال.

الموت في سبيل الوطن

عندما غزت جيوش نابليون بروسيا سنة 1807 طالب الفيلسوف جوهان كوتليب فيشت أبناء بلده بالتضحية بحياتهم فداء للوطن، وهو تعبير عن قدسية واستئمان الجوهر الروحي للشعب. فإذا عرفنا المقدس على أنه الشيء الذي نحن مستعدون للموت في سبيله، فإن ما سماه بينيديكت أندرسون بـ «المجتمع الخيالي» للأمة قد أتى لتعويض الإله. واليوم الموت في سبيل الوطن مثير للإعجاب على الموت في سبيل الدين.

مع بروز الدولة القومية تلقائياً في القرن 19 الميلادي تزامناً مع الثورة الصناعية، كان واجباً ربط مواطنيها وتعبئتهم بإحكام من أجل الصناعة، فقد ساعدت الاتصالات الحديثة الحكومات على خلق ونشر روح الشعب كما سمحت للدول بالتدخل في حياة مواطنيها أكثر من أي وقت مضى حتى وإن كانوا يتحدثون لغة مختلفة عن حكامهم، فالرعايا أصبحوا الآن جزءاً من «الأمة»، شاءوا أم أبوا. ولقد اعتبر جون ستيورات

ميل هذا الاندماج القسري تطوراً، لقد كان بالتأكيد أفضل لبريطاني «الشبه بربري المتبقي من سالف الأزمان» أن يصبح مواطناً فرنسياً على «أن ينكد على حجره». لكن في نهاية القرن 19 الميلادي عبر المؤرخ البريطاني لورد أكتون عن خشيته من أن تمجيد الروح الوطنية الذي ركز على العرقية والثقافة واللغة، سيعرض من لم يوافق المعيار الوطني للمعاقبة: «وبالتالي فإنه وفقا لدرجة الإنسانية والحضارة في هذه الهيئة المهيمنة، والتي تدعي كل حقوق المجتمع تتم إبادة العرقيات الدنيا أو تقليصها للعبودية أو جعلها في حالة تبعية».

لقد حاول فلاسفة عصر الأنوار مقاومة التعصب والتزمت التي كانوا يربطونها بـ «الدين» وذلك عن طريق نشر المساواة بين كل البشر والديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الفكرية والسياسية والنسخ العلمانية الحديثة للمفاهيم التي تم الترويج لها في أسلوب ديني في الماضي. إن الظلم البنيوي بالدولة الزراعية جعل تحقيق هذه المفاهيم أمراً صعباً وقد جعلت الدولة القومية من هذه التطلعات النبيلة ضرورات عملية. وكان كثير من الناس يتوجهون نحو العملية الإنتاجية وكانوا يحتاجون مقداراً من التعليم على الأقل. وبالتالي كانوا يطالبون بحقهم في المشاركة في قرارات الحكومة، وقد تبين عن طريق التجربة والخطأ أن الشعوب التي تمت دمقرطتها مضت قدماً اقتصادياً بينما تلك التي حصرت إيجابيات الحداثة في النخبة تخلفت إلى الوراء. لقد كان الابتكار ضرورياً للتقدم وذلك بالسماح للناس بالتفكير بحرية دون أن يكونوا مقيدين بمعوقات طبقتهم، سواء النقابة أو الكنيسة، فقد كانت الحكومات بحاجة إلى استغلال كل مواردها البشرية، وذلك لجذب الأجانب نحو التيار السائد كاليهود في أوروبا أو الكاثوليكيين في أنجلترا أو أمريكا.

إلا أن هذا التسامح كان سطحياً وكما توقع لورد أكتون ذلك، فإن تعصب الأقليات العرقية والثقافية سيصبح نقطة ضعف الدولة القومية وبالفعل فقد عوضت الأقلية العرقية الهرطقة «التي كانت غالباً ما تحتج على النظام الاجتماعي» كوجه من الاستياء في الدولة القومية الجديدة. وقد أعطى طوماس جفرسون، وهو من رواد التنوير في الولايات المتحدة، تعليماته لوزير الحرب في سنة 1807 بأن الأمريكيين الأصليين «شعب متخلف» وجبت «إبادتهم» أو دفعهم «خارج نطاقنا» للجهة الأخرى من الميسيسيبي «مع وحوش الغاب». وأصدر نابليون في السنة الموالية «المراسيم الشائنة»، والتي أمر فيها يهود فرنسا بالتسمي بأسماء فرنسية وجعل دينهم مسألة خصوصية والحرص على أن يكون زواج واحد على الأقل من أصل ثلاثة مع غير يهودي. وعندما أصبح الشعور الوطني قيمة سامية بات يُنظر لليهود وعلى نحو متزايد أنهم دون أصل وغير محليين. وشهدت أوروبا في أواخر القرن 19 الميلادي انفجاراً في معاداة السامية في أوروبا، وهو نتيجة حتمية لقرون من التحيز المسيحي، إلا أنه أعطى منطقاً علمياً بأن اليهود لم يكونوا مناسبين للهيئة

البيولوجية والجينية للشعب «الفولك» وعليه وجب استئصالهم من الجسم السياسي كما يستأصل الطب الحديث سرطانا.

عندما تم تطبيق العلمانية في العالم النامي قوبلت باضطراب عميق كما حدث في بادئ الأمر في أوروبا. ذلك أنها أتت في الغالب مع الحكم الاستعماري، وتم اعتبارها كاستيراد خارجي ورفضها لأنها غير طبيعية أساساً. ففي كل جهة من العالم تقريباً، حيث جاءت الحكومات العلمانية بهدف فصل الدين والسياسة كانت تتطور حركة ثقافية مضادة بالمقابل هدفها إعادة الدين إلى الحياة العامة. إن ما نسميه بـ «الأصولية» كان موجوداً دائماً في علاقة تكافلية مع علمنة وحشية وعنيفة واجتياحية. وفي كثير من الأحيان دفعت العلمانية العدوانية الدين إلى الهجوم المضاد. فكل حركة أصولية درستُها في اليهودية والمسيحية والإسلام ناتجة عن خوف عميق من الإبادة واقتناع بأن المؤسسة الليبرالية أو العلمانية عازمة على تدمير نمط حياتهم، وهو ما ظل معايناً بشكل مأساوي في الشرق الأوسط.

لقد جسد الحكام الحداثيون في كثير من الأحيان العلمانية في أسوأ حالاتها وجعلوها غير مستساغة لدى رعاياهم. فمصطفى كمال أتاتورك الذي أسس الجمهورية العلمانية التركية سنة 1918 محط إعجاب في الغرب كقائد مسلم مستنير لكنه تجسيد لقسوة القومية العلمانية لدى كثيرين في الشرق الأوسط. لقد كره أتاتورك الإسلام وكان يصفه بـ «الجثة المتحللة» وقمعه في تركيا من خلال حظر الطرائق الصوفية ومصادرة أملاكها وإغلاق المدارس الدينية ومصادرة مداخيلها كذلك. كما ألغى أتاتورك مؤسسة الخلافة المحبوبة التي لطالما كانت رسالة سياسية قاتلة لكنها جسدت رابطاً مع النبي. وظل إبطال هذا القرار هدفا أسمى لجماعات، مثل القاعدة وداعش.

كما واصل أتاتورك سياسة التطهير العرقي التي بدأها آخر السلاطين العثمانيين في محاولة للتحكم في الطبقات التجارية المتنامية، لقد هجروا المسيحيين المتحدثين بالأرمينية واليونانية بشكل ممنهج، وهم الذين كانوا يمثلون 90 في المائة من الطبقة البورجوازية. تبنى الأتراك الشباب الذين استولوا على الحكم في سنة 1909 الفلسفة الوضعية المعادية للدين المرتبطة بأوغست كونت وكانوا عازمين على إنشاء دولة تركية خالصة. خلال الحرب العالمية الأولى تمت تصفية حوالي مليون أرميني في أول إبادة جماعية في القرن العشرين فقتل الرجال والشباب أينما وجدوا. أما النساء والأطفال والمسنون، فقد كان يتم اقتيادهم نحو الصحراء، حيث يتم اغتصابهم وقنصهم وتركهم يتضورون جوعاً وتسميمهم أو خنقهم أو حرقهم حتى الموت. من جهته كان ينظر محمد رشيد الذي ألهمته العنصرية العلمية الجديدة والمعروف بـ «حاكم الإعدام»، كان ينظر للأرمن على أنهم «جراثيم خطيرة» «في حضن الوطن» وقد واصل أتاتورك هذا

التطهير العرقي بعد أن عاش المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب لقرون على ضفتي بحر إيجه وقسم أتاتورك المنطقة ورحل المسيحيين اليونانيين الذين يعيشون اليوم في تركيا إلى اليونان، بينما تم ترحيل المسلمين المتحدثين بالتركية في اليونان إلى الجهة الأخرى.

رد الفعل الأصولي

أراد الحكام العلمانيون، مثل أتاتورك أن تبدو بلدانهم حداثية؛ أي أوروبية. ففي إيران أصدر رضا شاه بهلوي في سنة 1928 قوانين توحيد اللباس: إذ مزق جنوده أحجبة النساء بالحراب وجعلوها قطعاً. وفي سنة 1935 أمرت الشرطة بإطلاق النار على حشد نظم مسيرة سلمية ضد قانون اللباس في واحدة من أقدس الأضرحة في إيران، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين العزل. وقد جعلت مثل هذه السياسات من الحجاب، الذي لا إقرار له في القرآن، شعاراً لأصالة الإسلام في عدة مناطق من العالم الإسلامي.

في مصر جاء الحكام، مقتدين بنموذج الفرنسيين، بالعلمنة من خلال إضعاف رجال الدين وإفقارهم. فقد بدأ التحديث في الفترة العثمانية إبان حكم محمد علي الذي جوع رجال الدين ماديا وحرمهم من امتياز الإعفاء الضريبي وصادر الأوقاف التي كانت مصدر دخلهم الرئيس كما حرمهم بشكل ممنهج من أية ذرة من القوة، وعندما جاء ضابط الجيش الإصلاحي جمال عبد الناصر إلى الحكم سنة 1952 قام بتغيير السياسة وحول رجال الدين إلى مسئولين حكوميين. وقد شكل رجال الدين لقرون حصناً واقياً بين الشعب وعنف الدولة الممنهج. أما اليوم، فالمصريون يحتقرونهم بوصفهم أذنابا للحكومة. هذه السياسة أتت فيما بعد بنتائج عكسية ذلك أنها حرمت عموم الشعب من التوجيه الملقن، والذي كان على دراية بإشكالية التقليد الإسلامي، فمن كان إلمامهم بالإسلام محدوداً ممن يشتغلون لحسابهم الخاص كانوا سيقعون في فجوة وغالباً ما سيكون التأثير كارثياً.

إذا كان بعض المسلمين اليوم يحاربون العلمانية بخجل، فذلك ليس لأنهم تعرضوا لغسيل دماغ من قبل دينهم، إنما لأنهم عايشوا جهود العلمنة بشكلها الخبيث. فكثيرون ينظرون لتفاني الغرب في الفصل بين الدين والسياسة على أنه غير متوافق مع المفاهيم الغربية المثيرة للإعجاب كالديمقراطية والحرية. في سنة 1992 أطاح انقلاب عسكري في الجزائر بالرئيس الذي وعد بإصلاحات ديمقراطية وسُجن زعماء جبهة الإنقاذ الإسلامية التي بدا أكيداً أنها ستكتسح الانتخابات القادمة. عندما تم إفشال العملية الديمقراطية بطريقة غير دستورية في إيران وباكستان كان يمكن أن يعم الغضب جميع أنحاء العالم. لكن لأن حكومة إسلامية تم إسقاطها بانقلاب عمت البهجة بعض أروقة الصحافة الغربية، كما لو أن هذا الفعل غير الديمقراطي جعل

الجزائر آمنة لاحتضان لديمقراطية. والمثال نفسه انطبق عندما تنفس الغرب الصعداء بإزاحة الإخوان المسلمين عن السلطة في مصر في السنة الماضية. لكن لم يسَلط نفس الضوء على عنف ديكتاتورية الجيش العلماني الذي جاء للسلطة، والذي تجاوز انتهاكات نظام مبارك.

بعد بداية وعرة، أضحت العلمانية بدون شك ذات قيمة بالنسبة للغرب، لكننا سنكون مخطئين إذا ما نظرنا إليها كقانون كوني. لقد برزت العلمانية كميزة خاصة ومميزة في المسلسل التاريخي في أوروبا، إذ كان تكييفاً تطورياً لمجموعة من الظروف المحددة. وقد تأخذ الحداثة أشكالاً أخرى في بيئة مختلفة. واليوم ينظر كثير من المفكرين العلمانيين لـ «الدين» على أنه عدائي ومتعصب بطبيعته، وبأنه «آخر» غير منطقي ورجعي وعنيف تجاه الدولة الليبرالية المسالمة والإنسانية، وهو موقف ذو صدى مشئوم للنظرة الاستعمارية للسكان الأصليين كـ «بدائيين» يائسين وغارقين في معتقداتهم الدينية الظلامية. هناك نتائج لفشلنا في فهم أن علمانيتنا وإدراكها لدور الدين استثنائية، فحين تم تطبيق العلمانية بالقوة أثارت رد فعل أصولي والتاريخ يبين أن الحركات الأصولية التي تتعرض على الدوام للهجوم تزداد تطرفاً. إن ثمار هذا الخطأ بادية في الشرق الأوسط، فعندما نرى في رعب زيف داعش، سنكون حكيمين في الاعتراف بأن عنفها البربري سيكون جزئياً نتاج السياسات التي يوجهها ازدراؤنا.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020